مجلـــــة السعيد للعلـــــوم الإنســـانيـــة والتطبيقية
AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences
ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)
https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59

# تحليل التباين المكاني لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن

**د/ ناظر علوان علي كليب**
أستاذ جغرافية السكان المساعد
كلية التربية طور الباحة - جامعة عدن
nadheralwan@gmail.com

**تاريخ تسليم البحث 1/4/2022** **تاريخ قبوله للنشر 22/4/2022**

# تحليل التباين المكاني لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن

**د/ ناظر علوان علي كليب**
أستاذ جغرافية السكان المساعد
كلية التربية طور الباحة - جامعة عدن

**الملخّص:**

يُعد التعليم الفني والتدريب المهني أحد ركائز التنمية المكانية من خلال مخرجاته التي تمثل إحدى متطلبات سوق العمل. وعليه فقد تناولت هذه الدراسة موضوع التحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن، وذلك بهدف الكشف عن الواقع الجغرافي للتعليم الفني والتدريب المهني وعدد السكان الملتحقين به خلال المدة الزمنية الممتدة من عام (2000- 2020م) وذلك باستخدام أساليب مختلفة في تحليل متغيرات هذه الدراسة ومشفوعة بخرائط ورسوم بيانية مع التركيز على البعد المكاني لمؤشرات التحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني. وقد خلُصت الدراسة إلى عدد من النتائج تشير معظمها إلى قلة عدد السكان الملتحقين، كما يوجد تباين مكاني لمؤشرات إلتحاق السكان بهذا التعليم بسبب تركز معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في بعض المناطق دون غيرها. وقد اختتمت هذه الدراسة بعدد من التوصيات التي من المؤمّل أن تساهم في تصحيح أوضاع التعليم الفني والتدريب المهني لإفساح المجال لعدد أكبر من السكان للإلتحاق به باعتباره يمثل أقصر الطرق للحد من الفقر والبطالة التي تعاني منها المحافظات الجنوبية والشرقية واليمن عموماً.

**الكلمات المفتاحية:** التباين المكاني، السكان، التعليم الفني، التدريب المهني.

# Spatial Variation of Population Enrollment in Technical Education and Vocational Training in the Southern and Eastern Governorates of Yemen

**Dr. Nadher Alwan Ali Kolaib**

Assistant prof of Population Geography Department
of Geography Faculty of Education-Tooralbaha University of Aden

## Abstract

Technical education and vocational training is one of the pillars of spatial development through its outputs, which represent one of the requirements of the labour market. Accordingly, this study dealt with the issue of population enrollment in technical education and vocational training in the southern and eastern governorates of Yemen, with the aim of revealing the geographical reality of technical education and vocational training and the number of the population enrolled in it during the period from 2000 to 2020 AD.

The researcher used different methods in analysing the variables of this study which have been accompanied by maps and graphs with a focus on the spatial dimension of indicators of population enrollment in technical education and vocational training.

The study concluded in a number of results, most of which indicate a little number of population enrollment, and there is a spatial variation in the indicators of population enrollment in such a kind of education because most of its institutions concentrated in some regions and not in others. This study ended in several recommendations that will hopefully contribute to correct the conditions of such education to allow a larger number of people to join it as it represents the nearest way to reduce poverty and unemployment that the southern and eastern governorates and Yemen in general suffer from.

**Key words:** spatial variation, population, technical education, vocational training.

**المقدمة:**

يبرز موضوع التحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني كأهم المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة كونه يعمل على تنمية الموارد البشرية ويوفر المهارات المطلوبة في سوق العمل، ومن ثم فقد أضحى ضرورة اجتماعية وحضارية باعتباره القاعدة الأساسية لإعداد الكوادر الفنية ورفد سوق العمل بالتخصصات المهنية الحديثة (أحمد، 2013، 362) وتكمن أهمية دراسة التحاق السكان بالتعليم الفني والمهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن، لكون هذا النوع من التعليم من شأنه أن يساهم في الحد من الفقر والبطالة من خلال مجموعة المهن والمهارات التي يحتاجها سوق العمل سيّما في ظل التقدم التكنولوجي وما ينتج عنه من تقنيات معاصرة صارت حاضرة بقوة في مختلف مجالات حياتنا اليومية. لذلك تجمع معظم أدبيات الفكر التنموي المعاصر على أهمية دور التعليم الفني والمهني "كمحددين أساسيين للإنتاجية وعلى أهمية رفع القدرة التنافسية والإستيعابية للأنشطة الاقتصادية مما يؤدي لتعزيز مستويات التنمية المستدامة في الدولة على المدى البعيد" (نصر الله، 2018، 2018).

**مشكلة الدراسة:** في ظل زيادة مخرجات التعليم الجامعي وخاصة العلوم الإنسانية والتربوية مع عدم قدرتها على تلبية متطلبات سوق العمل، وفي ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة وما ينتج عنها من تقنيات متعددة ومتغيرة، تزداد حاجة السكان إلى الإلتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني كونه يستجيب لحاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل. غير أن هذا التعليم لايزال دون المستوى المطلوب، لذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة أهمها:

– ما هو الواقع الجغرافي لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني وكيف يتطور عبر الزمن؟

– كيف تتوزع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني؟ وهل يتفق توزيعها المكاني مع التوزيع المكاني للسكان؟

– ماهي أبرز مؤشرات التحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني؟ وهل تتباين مكانيًا؟

**فرضية الدراسة:** تتركز معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في عواصم المحافظات والمناطق الحضرية، ولا يتفق توزيعها المكاني مع التوزيع المكاني للسكان، لذلك تتسم مؤشرات التحاق السكان بالتعليم الفني والمهني بأنها متدنية ومتباينة مكانياً.

**هـدف الدراسـة:** يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في الكشف عن الواقع الجغرافي لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني من خلال دراسة وتحليل واقع وتطور عدد السكان الملتحقين وتباينهم المكاني مع التركيز على بعض المؤشرات التي تعكس واقع العلاقة المكانية بين السكان ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني كونها تمثل أبرز المحددات الأساسية لعملية الإلتحاق.

**منـاهج الدراسـة:** تمثلت منهجية البحث الجغرافي المتّبعة لبحث هذا الموضوع في ثلاثة مناهج: هي المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي المتمثل بأساليب التحليل المختلفة لمتغيرات البحث، والمنهج الاستنتاجي من خلال استخلاص نتائج التحليل وربطها بهدف البحث وفرضيته.

**الحـدود المكانيـة للدراسـة:** وتتمثل في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن كإقليم جغرافي يقع بين دائرتي عرض (12°- 20° شمالاً) وبين خطي طول (43.30°- 53.30° شرقاً). ويحده من الجنوب البحر العربي والمحيط الهندي ومن الشمال المملكة العربية السعودية والمحافظات الشمالية من اليمن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب بعض المحافظات الشمالية من اليمن، ومضيق باب المندب.

**الحدود الزمنية:** وتتمثل في المدة الزمنية من عام (2000-2020م).

**خريطة رقم(1) موقع المحافظات الجنوبية والشرقية وحدودها المكانية**

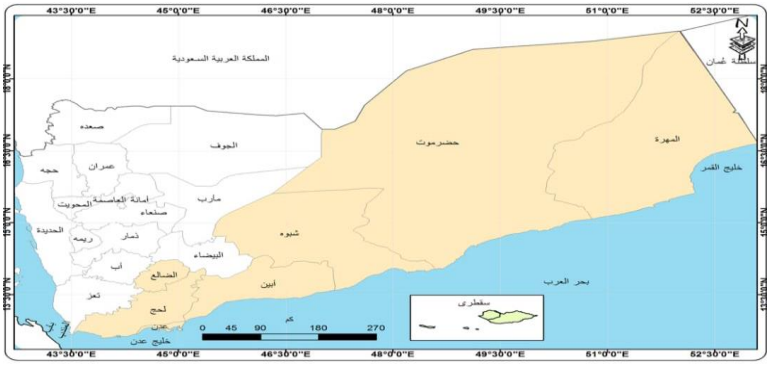


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على خريطة الجهاز المركزي للإحصاء.

**الدراسات السابقة:**

– **دراسة أبو عصبة (2005)** هدفت إلى التعرف على مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية. ومن النتائج التي توصلت إليها أن من أسباب عزوف السكان

عن التعليم المهني هي النظرة الدونية للمجتمع تجاه التعليم المهني، مما جعل منتسبي هذا النوع من التعليم يشعرون بالنقص قياساً بزملائهم في التعليم العام بشقيه (الأدبي والعلمي).

– **دراسة مزارق (2012)** هدفت إلى الكشف عن دور التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر والبطالة في اليمن. وتوصلت إلى أنّ التعليم الفني والتدريب المهني ساهم بدرجة متوسطة في الحد من الفقر والبطالة، وأن الشراكة بين المعاهد المهنية والتقنية والقطاع الخاص نجحت في استيعاب الخريجين في سوق العمل.

– **دراسة أحمد (2013)** هدفت إلى التعرف على واقع التعليم الفني في محافظة ديالى (العراق) ومن أبرز نتائجها أنّ أسباب عزوف السكان عن الالتحاق بالتعليم المهني هي عدم توظيف الخريجين، وعدم قبولهم في الجامعات لمواصلة التعليم، وضعف المناهج، وعدم مواكبتها لتطورات العصر.

**مصطلحات:**

التعليم الفني والتدريب المهني: هو مصطلح يعبر عن جوانب النظام التعليمي الذي يوفر مجالاً للتدريب المهني واكتساب المهارات والكفاءة العلمية الكافية. وتعرِّف اليونسكو التعليم والتدريب المهني والتقني بالعملية التعليمية التي تشمل دراسة التقنيات والعلوم ذات الصلة باكتساب المهارات العملية والسلوك والفهم والمعرفة المتعلقة بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية (نصرالله، 2018، 2، 3).

**أولاً: الواقع الجغرافي للتعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن**

بدأ الإهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية منذ وقت مبكّر حيث تم إنشاء أول معهد فني في عام 1951م من قبل السلطات البريطانية وهو معهد المعلا في مدينة عدن (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، 2001) أمّا بعد الاستقلال فقد تم إنشاء عدد من المعاهد المهنية والتقنية في بعض المحافظات، غير إنّ النقلة النوعية لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني جاءت متأخرة وتحديداً في عام (1998م) حيث صدر القرار الجمهوري رقم (194) بشأن إنشاء كلية المجتمع/ عدن، وبموجب هذا القرار تأسست الكلية في عام (2000م) (الحاج، والهدار، 2021، 406) لتمثل إضافة نوعية للتعليم الفني والتدريب المهني، ثم تلا ذلك إنشاء الثانويات المهنية لتصبح فيما بعد إحدى مكونات نظام التعليم الفني والتدريب المهني.

وبالرغم من أهمية هذا التعليم ودوره في تنمية الموارد البشرية بالمهارات المعرفية والمهنية المطلوبة في سوق العمل؛ إلا إن النظرة السلبية تجاه هذا التعليم ماتزال حاضرة، فهو من حيث التبعيّة والإشراف الإداري لم يستقر على حال منذ ثلاثة عقود، فتارة يتبع وزارة العمل والتدريب المهني، وتارة يتبع وزارة التربية والتعليم، ثم صار يتبع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني التي تم إدماجها في عام 2020م مع وزارة التعليم العالي ليشكلان معاً وزارة واحدة وهي وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني.

كما أنّ من مظاهر النظرة السلبية لهذا النوع من التعليم هي أنّ نسبة الإنفاق عليه مازالت تتراوح عند حدود(8%) فقط من إجمالي الإنفاق على التعليم في اليمن، مقابل (19%) للتعليم الجامعي و(73%) للتعليم العام (المجلس الأعلى للتخطيط للتعليم، 2010 ، 278).

أمّا نظام التعليم القائم في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني فهو يختلف من مؤسسة تعليمية لأخرى تبعاً للتخصص ومدة الدراسة ونوع الشهادة التي تمنحها للخرّيج، فالمعاهد المهنية التي تمثل أدنى السّلم التراتبي تقوم الدراسة فيها بنظام السنتين بعد إكمال مرحلة التعليم الأساسي وتمنح شهادة الدبلوم المهني، وأخرى نظام سنتين بعد الثانوية وتمنح شهادة الدبلوم المهني المتوسط. أمّا المعاهد التقنية فهي نظام سنتين بعد الثانوية وتمنح شهادة دبلوم تقني، بينما نظام الدراسة في الثانويات المهنية ثلاث سنوات بعد التعليم الأساسي وتمنح شهادة ثانوية مهنية، ثمّ تأتي كليات المجتمع في أعلى السلم التراتبي للتعليم الفني والتدريب المهني، والدراسة فيها بنظام ثلاث سنوات بعد الثانوية تخصص دبلوم تقني، كما تمنح شهادة البكالوريوس التطبيقي في بعض التخصصات.

والجدول التالي يبين تطور عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وتغيرها عبر الزمن:

**جدول رقم (1) تطور عدد مؤسسات التعليم الفني والمهني من عام 2000 - 2020م**

| العام الدراسي | معهد مهني | معهد تقني | ثانوية مهنية | كلية مجتمع | معاهد خاصّة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1999/ 2000م | 4 | 3 | - | - | - |
| 2004/ 2005م | 9 | 9 | - | 2 | - |
| 2009/ 2010م | 9 | 11 | 8 | 2 | 1 |
| 2014/ 2015م | 9 | 11 | 7 | 3 | 2 |
| 2019/ 2020م | 11 | 14 | (*)5 | (**)7 | 4 |

المصدر: – الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م، ص150، صنعاء، 2001م.

– الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2005- 2015م -http://www.cso-yemen.com

– وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة للإختبارات، بيانات غير منشورة.

(–) لا توجد مؤسسات تعليمية (*) منها ثلاث ثانويات لا تعمل بسبب آثار الحرب

(**) منها ثلاث كليات لم تعمل في 2020م وهي كلية المجتمع/ أبين لاتزال تحت التأسيس، وكلية المجتمع شبوة بدأ افتتاحها بعد عام 2020م، وكلية المجتمع في الضالع توقفت منذ 2018م بسبب وجود معسكر داخل مباني التعليم الفني والتدريب المهني.

**شكل رقم (1) تطور عدد مؤسسات التعليم الفني والمهني من عام 2000-2020م**

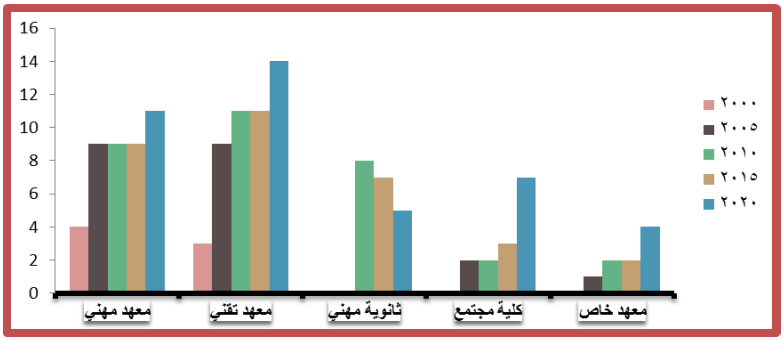


– تشير بيانات الجدول والشكل إلى زيادة عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني (الحكومية) حيث بلغ عددها في عام 2020م خمسة وعشرون معهداً مهنياً وتقنياً وخمس ثانويات مهنية، وسبع كليات مجتمع بنسبة (33.3%) من إجمالي كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية البالغة (21) كلية. بينما لم تكن هذه الكليات موجودة ضمن نظام التعليم الفني والتدريب المهني في عام 2000م. وبالرغم من كون هذا التنوع في المؤسسات التعليمية يمثل خطوة متأخرة، إلا أنه أضفى بعداً كمياً للتعليم الفني والتدريب المهني كونه يتيح إمكانية التحاق أكبر عدد من السكان بهذا النوع من التعليم، كما أنه يمثل إضافة نوعية للتعليم الفني والمهني من خلال التخصصات الجديدة والمتعددة التي وفرتها كليات المجتمع ولم تكن موجودة من قبل في المعاهد المهنية والتقنية.

– كما يلاحظ ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني(الخاص) ويمكن تفسير ذلك في ضوء النظرة السلبية تجاه هذا النوع من التعليم قياساً بأنواع التعليم الأخرى التي تجذب القطاع الخاص للاستثمار من خلالها كما هو الحال في المدارس والجامعات (الخاصة).

وإذا كان القطاع الخاص وأرباب العمل هم أكثر المستفيدين من مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني؛ فإن تطور هذا التعليم يتوقف على مدى مشاركتهم وبصورة دائمة ومنتظمة من خلال الاستثمار فيه، فضلاً عن مساهمتهم في تحديد المهارات المطلوبة في سوق العمل (منظمة العمل الدولية، 2018، 21).

ولمّا كان سكان المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن يزداد بمعدل نمو سنوي بلغ (3.08%) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2004) وسيتضاعف وفقا لهذا المعدل خلال (23) سنة (كليب، 2021، 339)؛ فإنّ ذلك يفضي بالضرورة الى التوسع في مجال التعليم الفني والمهني لمواكبة النمو السكاني. وفي محاولة لفهم ما إذا كانت هذه المؤسسات قد تطورت من حيث العدد وبشكل يتناسب طردياً مع حجم النمو السكاني؛ فقد تم احتساب معدلات النمو السنوي لهذه المؤسسات والجدول التالي يبين ذلك:

**جدول رقم (2) معدل النمو السنوي لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني**

| المدة الزمنية | معهد مهني | معهد تقني | ثانوية مهنية | كلية مجتمع | معاهد خاصة |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو السنوي (%) | | | | | |
| 2000- 2005م | 17.6 | 24.5 | - | - | - |
| 2005- 2010م | 0 | 4.10 | - | 0 | - |
| 2010- 2015م | 0 | 0 | -2.64 | 8.45 | 14.87 |
| 2015- 2020م | 4.10 | 4.94 | -6.51 | 18.4 | 14.87 |
| 2000- 2020م | 5.19 | 8.01 | (*)- 4.59 | (**)8.7 | 14.87 |

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجدول السابق.

(*) للمدة من 2010- 2020م (**) للمدة من 2005-2020م

– يلاحظ أن جميع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني حققت معدلات نمو إيجابية خلال المدة من عام 2000-2020م، باستثناء الثانويات المهنية التي جاءت بمعدل نمو سلبي بسبب تراجع عددها.

وتمثل هذه الزيادة في معدلات النمو السنوي أحد أعراض التطور الزمني المطلوبة لمواكبة الزيادة السنوية للسكان التي حدثت خلال المدة نفسها.

وبناءً على ما سبق يمكن القول ان هذه المؤسسات تزداد بشكل يتناسب طردياً مع الزيادة السكانية، ولتوضيح ذلك؛ فإن المعهد المهني الواحد الذي كان يخدم (845000 نسمة) كمتوسط عام في عام 2000م، صار يخدم (546648 نسمة) عام 2020م، والمعهد التقني الذي كان يخدم (1126666 نسمة) في عام 2000م، صار يخدم (429509 نسمة) في عام 2020م. ومع ذلك ماتزال الزيادة مطلوبة لاستكمال التغطية الجغرافية بهذه المؤسسات وبحسب الاحتياجات المكانية للسكان.

**ثانياً: الواقع الجغرافي لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني**

يُعد التطور التكنولوجي وما ينتج عنه من تقنيات متعددة ومتغيرة هو أحد السمات البارزة لهذا العصر، ومن ثم فإن زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني، تعد ضرورة تنموية لمواكبة هذا التطور. كما أن عملية التحاق السكان بالتعليم ترتبط –غالبا – بتطلعات العمل في المستقبل (اليونسكو، 2019، 10) والتعليم الفني والمهني يمثل أحد المسارات الصحيحة لتحقيق هذه التطلعات كونه يعمل على تنمية رأس المال البشري.

والمقصود برأس المال البشري بحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لعام 2019م هي المعرفة والمهارات التي يمتلكها الناس والتي تمكنهم من خلق قيمة في النظام الاقتصادي، ويركز هذا التقرير على اربعه محاور رئيسية: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2020):

– القدرة (ويحددها النظام التعليمي).

– التنظيم (تطبيق وبناء المهارات من خلال العمل).

– التطوير (الاستثمار في النظام التعليمي للقوى العاملة المقبلة، واستمرار رفع مهارات القوى العاملة الحالية وإعادة تأهيلها).

– الخبرة (مدى اتساع وعمق المهارات المتخصصة في العمل).

والحقيقة أن هذه المحاور جميعها هي من صميم مهام قطاع التعليم الفني والتدريب المهني. وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن دراسة وتحليل أوجه تطور التحاق السكان بهذا النوع من التعليم، هي من الأهمية بمكان لفهم ما إذا كانت الدولة اليمنية مهتمة فعلاً بتنمية رأس المال البشري أم لا. والجدول التالي يبين أعداد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني وتغير عددهم عبر الزمن:

**جدول (3) تغير أعداد الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني 2000-2020م**

| العام الدراسي | معاهد مهنية وتقنية | | | الثانوية المهنية | | | كليات المجتمع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | إجمالي | ذكور | إناث | اجمالي | ذكور | إناث | إجمالي |
| 1999/ 2000م | 670 | 0 | 670 | - | - | - | - | - | - |
| 2004/ 2005م | 4133 | 415 | 4548 | - | - | - | 725 | 62 | 787 |
| 2009/ 2010م | 4173 | 314 | 4487 | 587 | 124 | 711 | 1600 | 311 | 1911 |
| 2014/ 2015م | 5403 | 570 | 5973 | 641 | 182 | 823 | 2181 | 672 | 2853 |
| 2019/ 2020م | 1567 | 158 | 1725 | 484 | 148 | 632 | 2018 | 652 | 2670 |

المصدر:

– الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م، ص150، صنعاء، 2001م.

– الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2005- 2015م.

– وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة للإحصاء، بيانات غير منشورة.

**(–) لا يوجد ملتحقين لعدم وجود مؤسسات تعليمية.**

– بلغ العدد الإجمالي للملتحقين بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني (5027 طالباً وطالبة) خلال العام الدراسي(2019/ 2020م) أي بفارق إيجابي بلغ( 4357 طالباً وطالبة) قياساً بعام 2000م، وهذه الزيادة تمثل استجابة منطقية لزيادة عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني خلال هذه المدة، لكن الملفت في هذا الأمر أن هناك تراجع كبير في عدد الملتحقين حيث تراجع عددهم من(9649 طالباً وطالبة) في العام الدراسي 2014/ 2015م إلى (5027 طالباً وطالبة) في العام الدراسي 2019/ 2020م، بفارق سلبي بلغ (4622 طالباً وطالبة) وهذا التراجع يمكن تفسيره في ضوء الآثار السلبية التي أفرزتها الحرب الدائرة في اليمن، حيث نتج عنها توقف بعض المعاهد والثانويات المهنية وكليات المجتمع عن العمل، سواءً بسبب تعرض المباني للتدمير كما هو الحال لمبنى الثانوية المهنية في أبين، أو بسبب تحويلها إلى ثكنات عسكرية كما هو الحال في مبنى التعليم الفني والمهني في محافظة الضالع. كما أن عدداً كبيراً من خريجي التعليم العام التحق– بعد 2015م– في السلك العسكري بحثاً عن الوظيفة العامة التي لا يمكن الحصول عليها بشهادة الدبلوم في السلك المدني.

– تطور عدد الملتحقات بالتعليم الفني والمهني فبينما كانت نسبتهن (0%) من إجمالي الملتحقين في عام (2000م)، ارتفعت هذه النسبة إلى (14.7%) في (2015م) ثم وصل عددهن إلى(958 طالبة) وبنسبة (19.1%) من إجمالي الملتحقين في العام الدراسي

(2019/ 2020م) وحينما يتعلق الأمر بالتنمية؛ فإنّ ارتفاع نسبة مساهمة الإناث بالتعليم الفني والتدريب المهني يمثل مكسباً كونه يزيد من حجم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في حال التحاقها بسوق العمل، وقد تبين من الدراسات أن الاستثمار في تعليم الإناث قد أحدث انخفاضاً في أعداد الفقراء وذلك من خلال انعكاس أثر التعليم بشكل نواتج إنمائية كزيادة النمو الاقتصادي وزيادة الدخل (البنك الدولي، 2007، 7).

وبناءً على ما سبق يمكن القول أنّ هذا العدد- البالغ في 2020م- (5027 طالبا وطالبة)- لايزال ضئيل جداً كونه لا يشكل سوى(4.2 %) فقط من إجمالي مخرجات التعليم العام التي بلغت- في المحافظات الجنوبية والشرقية- (119448 طالباً وطالبة) في العام الدراسي 2018/2019م (وزارة التربية والتعليم، (2022) كما أنه لم يحقق ما جاء في الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني (2014-2004م) الذي كان من أبرز أهدافها أن يتم استيعاب 15%من مخرجات التعليم العام بحلول عام (2014م) (المجلس الأعلى للتخطيط للتعليم، 2010، 364) ويتضح ذلك من بيانات عدد الملتحقين للعام الدراسي (2014- 2015م) على النحو الذي ورد في الجدول، حيث بلغت نسبتهم (6.2%) فقط من إجمالي مخرجات التعليم العام البالغة (154556 طالباً وطالبة) في العام الدراسي (2013 –2014م) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2014) كما أنهم لا يمثّلون سوى نسبة (18.2%) فقط من إجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي (الحكومي) للعام الدراسي (2014/ 2015م). ومن الواضح أن السكان لايزالون يفضلون التعليم الجامعي، وهذا التفضيل ليس حصرياً على المناطق الحضرية فحسب؛ بل في المناطق الريفية أيضاً من خلال التحاقهم بكليات التربية الريفية، ليس لأن مخرجاتها مضمونة في سوق العمل؛ وإنما في كونها المؤسسة العلمية المتاحة في المناطق الريفية.

وحينما تزداد مؤسسات التعليم الجامعي وخاصة (كليات العلوم الإنسانية والتربوية) على حساب التعليم الفني والتدريب المهني في الوقت الذي تزداد معه معدلات البطالة بين خريجي التعليم الجامعي؛ فإنّ ذلك يُعد مؤشراً لسوء التخطيط للتعليم (كليب، 2016، 242) وهذا- كما نعلم- له تأثيره الواضح على برامج التنمية بمفهومها الشامل، حيث يصبح التعليم في هذه الحالة عاملاً معرقلاً لا مساعداً للتنمية(الهيتي، والحكيمي، 2007، 89) وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن الاستثمار الأفضل للإمكانات البشرية- خاصة في المناطق الريفية التي تشكل (62.6%) من إجمالي سكان المحافظات الجنوبية والشرقية- لا يتحقق إلا من خلال التخطيط الجيد للتعليم باعتباره أحد مقتضيات التنمية الريفية، الأمر الذي يساهم في تطوير

القوى البشرية والاستفادة منها في تشغيل المرافق الإنتاجية والخدمية، كما يساهم في تقليص الفجوة بين الريف والحضر، والحد من ظاهرة الهجرة الريفية، وسينعكس ذلك بصورة نهائية في زيادة الدخل( العزاوي، 2016، 77).

ولكي تتضح الصورة أكثر عن واقع وتطور أعداد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والمهني فإن تحليل معدل النمو السنوي يبين ذلك كما في الجدول التالي:

**جدول رقم (4) معدل النمو السنوي لعدد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والمهني**

| المدة الزمنية | معاهد مهنية وتقنية | | | ثانوية مهنية | | | كليات مجتمع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | إجمالي | ذكور | إناث | إجمالي | ذكور | إناث | إجمالي |
| معدل النمو السنوي (%) | | | | | | | | | |
| 2005-2000 | 43.8 | - | 46.6 | - | - | - | - | - | - |
| 2010 -2005 | 0.19 | -5.4 | -0.27 | - | - | - | 1.2 | 38 | 19.4 |
| 2010-2015 | 5.30 | 12.6 | 5.9 | 1.8 | 7.9 | 2.9 | 6.4 | 6.2 | 8.3 |
| 2015- 2020 | -21.9 | -22.6 | -22 | -5.4 | -4.0 | -5.1 | -1.5 | -0.60 | -1.32 |
| 2000-2020 | 4.3 | (**)4.7 | 4.8 | -1.9 | 1.8 | (*)-1.17 | 7.6 | 16.9 | (**)8.48 |

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجدول السابق

(*)- للمدة من 2010- 2020م (**)- للمدة من 2005- 2020م.

- حققت كليات المجتمع معدل نمو إيجابي ومرتفع خاصة الإناث خلال المدة الزمنية من عام 2005- 2020م كون هذه الكليات توفر تخصصات متعددة تتناسب مع كلا الجنسين، إضافة إلى أنها تمنح شهادة البكالوريوس التطبيقي إلى جانب الدبلوم المهني.

- كل المؤسسات التعليمية حققت معدل نمو إيجابي في عدد الملتحقين حتى عام 2015م، لكنها سرعان ما تحولت إلى معدلات سلبية خلال المدة من (2015-2020)، وهي نتيجة منطقية تتفق مع الظروف السائدة، إذ ماتزال الحرب الدائرة في اليمن تلقي بظلالها على كل القطاعات بما فيها قطاع التعليم الفني والمهني ، وقد نتج عن ذلك عزوف الكثير من الشباب عن التعليم- سيما الذكور- والإلتحاق بالسلك العسكري بحثاً عن الوظيفة، سيّما في ظل تدهور الأوضاع المعيشية للسكان وارتفاع أسعار المواصلات وتكاليف الدراسة وعدم القدرة على مواصلة التعليم، لدرجة أن التعليم الجامعي صار هو الآخر يشكو قلة الملتحقين به وهي ظاهرة تعاني منها معظم الجامعات اليمنية في ظل استمرار الصراع ، إذ غالباً ما تفرز الحروب والنزاعات المسلحة آثاراً متعددة وفي مختلف المجالات وتزداد معها خسائر التعليم وتراجع مستويات التنمية(الموشكي، وآخرون، 2019، 25).

## تحليل التباين المكاني لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني

### أولاً: تحليل مؤشرات العلاقة المكانية بين السكان ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني

قبل الحديث عن التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم الفني والمهني ينبغي التأكيد أولاً أن عملية الإلتحاق بهذا النوع من التعليم أو العزوف عنه هي في الأخير تخضع لرغبة الافراد (الطلاب وأولياء الأمور) وهذه الرغبة تقوى أو تضعف تبعاً لحجم المنافع التي تتحقق من مخرجات هذا التعليم، لكن الذي يهم الباحث الجغرافي في هذا الجانب هو تحليل العلاقات المكانية بين السكان ومؤسسات التعليم الفني والمهني لمعرفة حجم التغطية الجغرافية بالمؤسسات التعليمية والى أي مدى هي قريبة من السكان لتتحقق من خلالها الكفاية المكانية المطلوبة باعتبار وجود هذه المؤسسات في الزمن والمكان يمثل أبرز المحددات الأساسية لعملية الالتحاق.

والجدول التالي يوضح الاتجاهات المكانية لمؤشرات العلاقة بين السكان ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن:

**جدول (5) التباين المكاني لمؤشرات التعليم الفني والتدريب المهني لعام 2020م**

| المحافظة | السكان | معاهد مهني وتقني | ثانوية مهنية | كلية مجتمع | نسمة/ معهد | نسمة/ ثانوية مهنية | نسمة/ كلية مجتمع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدن | 1020000 | 6 | 1 | 1 | 170000 | 1020000 | 1020000 |
| لحج | 1048000 | 5(*) | - | 1 | 209600 | - | 1048000 |
| أبين | 599000 | 3 | 1 | 1(**) | 199666 | 599000 | 599000 |
| شبوة | 673000 | 1 | - | 1(**) | 673000 | - | 673000 |
| حضرموت | 1611000 | 7 | 2 | 2 | 230143 | 537000 | 805500 |
| المهرة | 168000 | 1 | - | - | 168000 | - | - |
| الضالع | 789000 | 2 | 1 | 1(**) | 394500 | 789000 | 789000 |
| سقطرى | 105131 | - | - | - | - | - | - |
| إجمالي | 6013131 | 25 | 5 | 7 | 240525 | 1202626 | 859018 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للأعوام 2025 -2005م.

– وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة للإحصاء، بيانات غير منشورة.

(*) منها ثلاثة معاهد لا تعمل (**) كلية المجتمع/ أبين في طور التأسيس وكلية المجتمع/ الضالع توقفت فيها الدراسة منذ 2018م بسبب وجود معسكر داخل مبنى التعليم الفني والمهني، وكلية المجتمع/ شبوة تم افتتاحها بعد 2020م (–) لا توجد مؤسسات تعليمية.

– قياساً بمؤشر العلاقة بين السكان والمعاهد المهنية والتقنية البالغ– كمتوسط عام– (240525 نسمة/ معهد) هناك خمس محافظات تمثل حالة أفضل من هذا المؤشر حيث

يقل فيها عدد السكان المخدومين لكل معهد وهي على التوالي: عدن، المهرة، أبين، لحج، حضرموت، بينما ينعدم هذا المؤشر في محافظة سقطرى كأحد أوجه عدم العدالة في التوزيع. وهذا يمثل أبرز عوائق التحاق السكان بالتعليم الفني والمهني في هذه المحافظة سيّما وأنها معزولة عن بقية المحافظات.

– قياساً بمؤشر العلاقة بين السكان والثانويات المهنية فإن هناك أربع محافظات مؤشرها أفضل من المؤشر العام البالغ (1202626 نسمة/ ثانوية مهنية) وهي على التوالي: أبين، حضرموت، الضالع، عدن بينما ينعدم هذا المؤشر في محافظات لحج، شبوة، المهرة، سقطرى. وهذا يعكس عدم الجديّة في تطوير هذه المؤسسات.

– قياساً بالمتوسط العام لمؤشر (نسمة/ كلية مجتمع) البالغ 859018 نسمة هناك محافظتين فقط ينخفض فيهما هذا المؤشر هما عدن ولحج كون الكلية الواحدة تخدم عدداً كبيراً من السكان يفوق المليون، كما أن هناك محافظتين محرومتين من كليات المجتمع هي المهرة وسقطرى، مما يفقد التعليم فيهما بعدا نوعيا خاصةً وان كليات المجتمع تحتوي على تخصصات متعددة وتستجيب لحاجات المجتمع (الحاج، والهدار، 2021، 397).

إن اهم ما يمكن فهمه من تباين هذه المؤشرات هو أن المناطق التي لاتزال محرومة من هذا التعليم سيظل سكانها يتعاملون بطريقة المحاولة والخطأ مع التقنيات المعاصرة المنتشرة في كل مكان، وفضلاً عن ذلك لن يتمكن سكان هذه المناطق من تلبية متطلبات أسواق العمل داخل اليمن وخارجها مما يزيد من حجم البطالة في هذه المناطق، وهذا ما يفسر ميل سكان الريف– وبأعداد كبيرة– للإلتحاق بالسلك العسكري.

وحينما يتعلق الأمر بالتنمية؛ فإن فقر هذه المناطق من مؤسسات التعليم الفني والمهني سيؤدي بالضرورة الى اتساع حجم الفجوة التنموية– القائمة أصلاً– بين الريف والحضر، وهذا يعني استمرار هجرة العمالة الريفية (غير الماهرة) إلى المدن بحثاً عن العمل.

ولتعزيز هذا الاتجاه التحليلي لفهم واقع التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وعلاقتها بالتوزيع المكاني للسكان؛ فان الخريطتان رقم (2 و3) تبينان ذلك:

خريطة رقم (2) التوزيع المكاني لسكان المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن

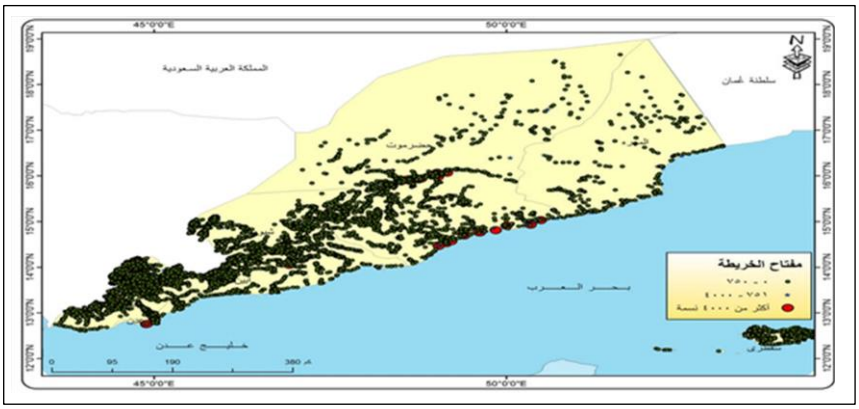


المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد السكاني 2004، صنعاء، 2005م. http://www.cso-yemen.com

خريطة رقم (3) التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم الفني والمهني لعام 2020م

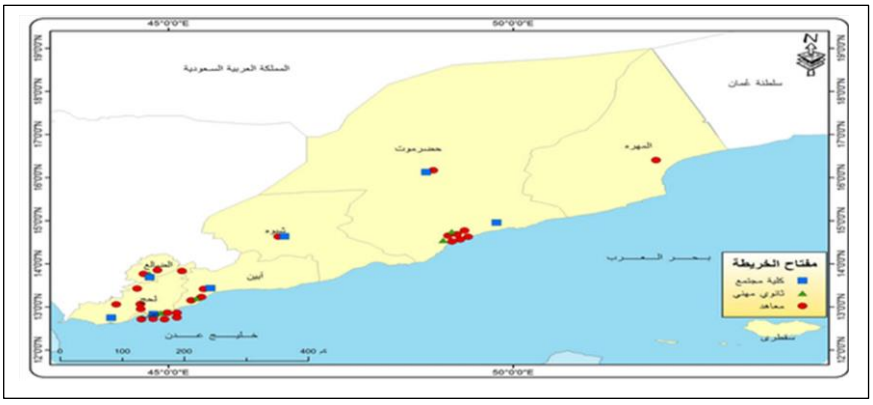


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم(5)

يلاحظ أن معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني تتركز في عواصم المحافظات وبعض المناطق الحضرية كما هو الحال في مدينة عدن، والحوطة، وصبر، وزنجبار، وجعار، وعتق، والمكلا، والشحر، وسيئون، وفي مدينة الضالع. وهذا يتفق مع فرضية البحث القائلة بتركز مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في المناطق الحضرية دون غيرها. وقد انعكس ذلك على واقع التوزيع المكاني للسكان الملتحقين بهذا التعليم كما سيأتي.

وإذا كانت الصلة بين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على دور التعليم في سد الفجوة بين المعروض من الأفراد المتعلمين وبين الطلب الداخلي

والخارجي على الأيدي العاملة (البنك الدولي، 2007، 2)؛ فإنّ قطاع التعليم الفني والتدريب المهني هو المعني بسد هذه الفجوة من خلال المهارات والتخصصات المتعددة التي يفترض أن يوفرها لسوق العمل في الداخل والخارج.

وفي محاولة لتحقيق هذا الهدف من جهة، ولتخفيف حجم التباين بين الحضر والريف من جهة أخرى، فقد تم إنشاء عدد من المعاهد التقنية والمهنية في بعض المناطق الريفية إلا أنها لم تعمل حتى اللحظة لعدم اكتمال التجهيزات الضرورية.

## ثانياً: تحليل التباين المكاني لمؤشرات التحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني

يتأثر التوزيع المكاني لعدد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني، تبعاً لنمط التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية ومدى قربها من السكان. فضلاً عن عدد التخصصات التي توفرها لكل من الإناث والذكور. ولمّا كانت معظم هذه المؤسسات تتركز في بعض المناطق دون غيرها؛ فإن ذلك أفضى إلى تباين عدد السكان الملتحقين. كما في الجدول:

**جدول (6) التباين المكاني لعدد الملتحقين بالتعليم الفني والمهني 2019/ 2020م**

| المحافظة | معاهد مهنية وتقنية | | | ثانوية مهنية | | | كلية مجتمع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | إجمالي | ذكور | إناث | إجمالي | ذكور | إناث | إجمالي |
| عدن | 328 | 44 | 372 | 193 | 112 | 305 | 1419 | 509 | 1928 |
| لحج | 45 | 8 | 53 | - | - | - | 100 | 47 | 147 |
| أبين | 111 | 27 | 138 | 21 | 13 | 34 | - | - | -(*) |
| شبوة | 121 | 0 | 121 | - | - | - | - | - | -(*) |
| حضرموت | 918 | 73 | 991 | 270 | 23 | 293 | 499 | 96 | 595 |
| المهرة | 8 | 4 | 12 | - | - | - | - | - | - |
| الضالع | 36 | 2 | 38 | - | - | -(**) | - | - | -(**) |
| سقطرى | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| إجمالي | 1567 | 158 | 1725 | 484 | 148 | 632 | 2018 | 652 | 2670 |

المصدر: وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة للإحصاء.

– كليات المجتمع عدن، لحج، الإدارة العامة للإحصاء بيانات غير منشورة.

(*) كلية المجتمع أبين ماتزال تحت التأسيس، وكلية المجتمع شبوة تم افتتاحها بعد 2020.

(**) الدراسة متوقفة بسبب وجود معسكر داخل مباني التعليم الفني والتدريب المهني.

(-) لا يوجد طلاب.

يلاحظ من الجدول:

– على مستوى المحافظات يتبين أن عدن وحضرموت تساهمان بأكبر عدد من الملتحقين بلغت نسبتهم 89.1% من اجمالي الملتحقين، وتظم عدن وحدها (2605طالباً وطالبة)

وبنسبة 51.8% من إجمالي الملتحقين. ويمكن تفسير ذلك في ضوء المكانة التي تكتسبها مدينة عدن كونها منطقة حضرية تتركز فيها معظم الخدمات والأنشطة الاقتصادية، وهو ما يجعلها أكثر جذباً للسكان، سيّما الذين يأتون إليها من الأرياف، وكذلك النازحون من آثار الحرب للإلتحاق بمؤسساتها التعليمية المختلفة، لذلك إقليمها الوظيفي(التعليمي)يمتد إلى عدد من المحافظات.

– جاءت في المرتبة الثانية محافظة حضرموت حيث بلغ عدد الملتحقين (1879 طالباً وطالبة) وبنسبة 37.3% من إجمالي الملتحقين، ويمكن تفسير ذلك في ضوء الحجم السكاني الذي يعد هو الأكبر على مستوى المحافظات الجنوبية والشرقية، كما أنها تتفوق على بقية المحافظات من حيث عدد المعاهد وكليات المجتمع. ومما يزيد من عدد الملتحقين بالتعليم الفني والمهني في هذه المحافظة هو رغبة الكثير منهم للإلتحاق بسوق العمل في دول الجوار خاصة السعودية، سيما وأن الهجرة متأصلة في المجتمع الحضرمي.

– بقية المحافظات لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة جدًا لا تزيد عن (10.9%) فقط من جملة الملتحقين، مع ملاحظة أن هذه النسبة الضئيلة تتركز هي الأخرى في عواصم المحافظات الأمر الذي يؤكد الإستحواذ الحضري على مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني إلى جانب استحواذها على مؤسسات التعليم الجامعي.

– لا يوجد ملتحقين في محافظة سقطرى كونها تفتقر لمؤسسات التعليم الفني والمهني وهذا يمثل أحد أوجه عدم العدالة في توزيع المؤسسات التعليمية.

– أما على مستوى المؤسسات التعليمية فيوجد أكبر عدد من الملتحقين في كليات المجتمع حيث تظم (53.1%) من إجمالي الملتحقين بهذا التعليم في المحافظات الجنوبية والشرقية، كما يشكل عدد الملتحقين بهذه الكليات نسبة 45% من إجمالي الملتحقين بكليات المجتمع في عموم اليمن البالغ عددهم في نفس العام (5933 طالباً وطالبة) (الحاج، 2022) بينما بلغت نسبة الملتحقين بالمعاهد المهنية والتقنية (34.3%) ثم الثانويات المهنية بنسبة (12.6%) من جملة الملتحقين، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الملتحقين بكليات المجتمع في ضوء التخصصات المتعددة التي توفرها لكل من الذكور والإناث كما هو الحال في كلية المجتمع/ عدن التي تظم عشرة تخصصات هي: برمجيات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، هندسة كمبيوتر، الكترونيات، تصميم جرافيكي، وسائط متعددة، هندسة انشائية، تكنولوجيا سيارات، وتكنولوجيا تكييف وتبريد، محاسبة وادارة اعمال وتسويق وإعلان، فندقة وسياحة (الحاج والهدار، 2021، 406).

– كما يلاحظ قلة عدد الملتحقين في كلية المجتمع/ لحج كونها لا تمتلك سوى أربعة تخصصات فقط هي: تمريض، طوارئ إسعافات أولية، محاسبة، وبرمجة حاسوب. كما أنها تفتقر للبنية التحتية كونها تقع في منطقة نائية وبعيدة عن التجمعات السكانية وهذه تمثل أبرز أسباب العزوف عن الإلتحاق بهذه الكلية.

ولمّا كانت الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ يمثلان أبرز المؤشرات لقياس عدم المساواة بين الجنسين في التعليم؛ فإنه يتم احتساب هذه المؤشرات اعتمادا على النسب المئوية للذكور والإناث (الديب، د.ت، 2) والجدول التالي يبين هذه المؤشرات وتباينها المكاني:

**جدول (7) التباين المكاني لمؤشرات التحاق السكان بالتعليم الفني والمهني 2020م**

| المحافظة | ذكور% | اناث% | إجمالي | الفجوة النوعية % | مؤشر التكافؤ % |
|---|---|---|---|---|---|
| عدن | 74.5 | 25.5 | 100 | 65.8 | 34.2 |
| لحج | 72.5 | 27.5 | 100 | 62 | 38 |
| ابين | 76.7 | 23.3 | 100 | 69.6 | 30.4 |
| شبوة | 100 | 0 | 100 | 100 | 0 |
| حضرموت | 89.8 | 10.2 | 100 | 88.6 | 11.4 |
| المهرة | 66.7 | 33.3 | 100 | 50.1 | 49.9 |
| الضالع | 94.7 | 5.3 | 100 | 94.4 | 5.6 |
| سقطرى | - | - | - | - | - |
| اجمالي | 80.9 | 19.1 | 100 | 76.4 | 23.6 |

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجدول السابق.

(–) لا يوجد ملتحقين لعدم وجود مؤسسات تعليمية.

**شكل رقم (2) التباين المكاني(النسبي) للسكان الملتحقين لعام 2020م**

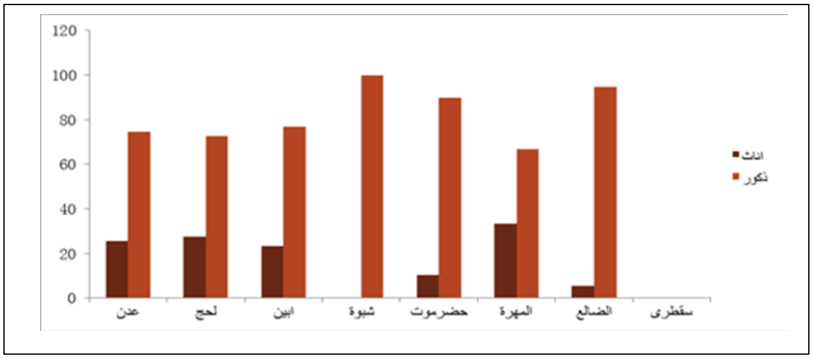


بالرغم من وجود عدد من التخصصات التي توفرها مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني للإناث إلا أن عدد الملتحقات بالتعليم الفني والتدريب المهني لا يشكل سوى نسبة (19.1%)

فقط من إجمالي الملتحقين، مقابل (80.9%) للذكور، لذلك بلغت الفجوة النوعية الإجمالية (76.4%) بينما بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين (23.6%) فقط.

أما على مستوى المحافظات فقد بلغت فجوة النوع أعلاها في محافظة شبوة نظراً لعدم التحاق الإناث بهذا التعليم خلال العام الدراسي (2019-2020م) لذلك مؤشر التكافؤ بين الجنسين هو صفر. تليها محافظة الضالع ثم حضرموت بسبب انخفاض عدد الملتحقات قياسا بالذكور. بينما بلغت هذه الفجوة أدناها في محافظة المهرة تليها محافظة لحج ثم عدن لذلك يرتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في هذه المحافظات قياسا بالمحافظات الأخرى.

ويمكن تفسير اتساع فجوة النوع وتباينها المكاني تبعاً لعوامل عدة جغرافية واقتصادية واجتماعية يأتي في مقدمتها تركز معظم المؤسسات التعليمية في المناطق الحضرية وبعيدة عن متناول سكان الريف، إضافة إلى عوامل اخرى كالفقر، والزواج المبكر، والموانع الثقافية التي تحول دون مواصلة تعليم الفتاه في بعض المحافظات. كما تبين من الدراسات الإستقصائية أن من أسباب عزوف الإناث عن التعليم الفني والمهني هو سيادة الاعتقاد بأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني هما في المقام الأول للذكور، وهو ما جعل الفرص الحاسمة لتعليم الإناث أمراً بعيد المنال (اليونسكو، 2019، 39).

ومعلوم أنه كلما انخفضت نسبة مساهمة الإناث في التعليم، كلما أدى ذلك إلى انخفاض نسبة مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، وهذا يتفق مع نتائج مسح القوى العاملة (2013-2014م) التي تشير إلى انّ نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي في اليمن لا تتجاوز (6%) (منظمة العمل الدولية، 2015، 7).

ونظراً لصعوبة التحاق المرأة الريفية بالتعليم الفني والتدريب المهني بسبب تركز معظم المؤسسات التعليمية في المناطق الحضرية؛ فإن بعض المنظمات الخارجية والجمعيات الخيرية المحلية، قد أخذت على عاتقها مهمة القيام بهذا الأمر من خلال إقامة دورات تدريبية للإناث في بعض المناطق الريفية، يتعلمنَ من خلالها بعض المهارات كالخياطة والتطريز والصناعات اليدوية وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على دخل الأسرة، لكن هذه الجهود ماتزال مقتصرة على عدد محدود من الإناث ولا تشمل كل المناطق الريفية، فضلاً عن عدم انتظامها بشكل دوري.

وبالرغم من هذا التباين الذي جاء لصالح الذكور إلا أن مجموع الملتحقين (ذكور وإناث) لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة قياسا بحجم التطورات التكنولوجية المتسارعة وما ينتج عنها من تقنيات متعددة ومتغيرة في نفس الوقت. وبما أن هذا التعليم له دور محوري في

تسيير دفة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كونه يمثل رافداً أساسياً لإعداد الكوادر الوطنية ومكافحة الفقر (الموشكي وآخرون، 2019، 2) فإن التوسع فيه وتعميمه على مستوى الحضر والريف على النحو الذي يزيد من عدد الملتحقين به يبقى مطلباً تنمويا، كما ان الإنتفاع به يظل بلا شك مسألة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة (اليونسكو، 2019، 1).

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول إن هناك أسباب متعددة تقف خلف هذا التباين في مؤشرات الإلتحاق بالتعليم الفني والمهني منها ما هو مرتبط بالتوظيف بعد التخرّج، ومنها ما هو مرتبط بعدد المؤسسات التعليمية ومدى ملائمة تخصصاتها لكلا الجنسين، ونمط التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية ومدى قربها من السكان، ومنها ما هو مرتبط بنظام الدراسة، ونوعية الشهادة ومكانتها في سوق العمل، فضلاً عن منافسة التعليم الجامعي وتداخله الجغرافي مع التعليم الفني والمهني في المناطق الحضرية. ويُضاف إلى ذلك انتشار التعليم الجامعي في الريف (كليات التربية الريفية) على حساب التعليم الفني والمهني.

ومما يقلل من عدد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والمهني أيضاً هو ضعف الطاقة الاستيعابية في بعض المؤسسات التعليمية، حيث تصل نسبة المقبولين في بعض الأعوام الدراسية إلى (60%) فقط من إجمالي المتقدمين. وفضلا عن ذلك تشير البيانات الرسمية إلى ضعف الكفاءة الداخلية لبعض مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، فنسبة التخرج لا تزيد عن (50%) من إجمالي الملتحقين وهذه النسبة تتكرر لسنوات عدة في بعض المؤسسات التعليمية وفي بعض التخصصات مما يشير إلى ضعف الاهتمام وعدم التحليل والتقييم المستمر لسير الأداء، وهو ما يمثل هدراً للإمكانات البشرية والمادية (المجلس الأعلى للتخطيط للتعليم، 2010، 38-36).

وعلاوةً على ما سبق، فإن الكثير من أسواق العمل في اليمن لا تكترث بالمؤهلات العلمية مما يشجع الكثير من السكان على عدم مواصلة التعليم لاكتساب بعض المهارات، ويمكن فهم ذلك من خلال النظر إلى بيانات المستوى التعليمي للقوى العاملة اليمنية، حيث تشير نتائج مسح القوى العاملة (2014-2013م) بأن نسبة العاملين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي لا تزيد عن (7.9%) فقط من إجمالي العاملين، مقابل (23.5%) لخريجي التعليم الثانوي، و(68.6%) تعليم أساسي. كما تشير هذه النتائج أيضاً إلى أن هناك (83%) من إجمالي السكان العاملين يعانون من عدم التطابق بين تحصيلهم العلمي والمهارات المطلوبة منهم في عملهم الرئيسي، بينما (3.4%) فقط يمتلكون مستوى تعليمي أعلى من المهارات المطلوبة منهم في عملهم الرئيسي (منظمة العمل الدولية، 2015، 5)

وتتفق هذه النتائج مع تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2019م الذي أشار إلى مجموعة من التحديات تواجهها اليمن أبرزها انخفاض نسبة العمالة الماهرة إلى (21.1%) من إجمالي العمالة في اليمن خلال المدة من عام 2010-2018م. لذلك تُصنف اليمن ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة حيث حلّت في المرتبة (177 من بين 189) دولة في عام (2019م) (وزارة التخطيط والتنمية، 2020، 3).

ولمّا كان التعليم الفني والتدريب المهني يتسم بأنه تعليم ديناميكي يتطور باستمرار؛ فإن من مقتضيات هذا التطور ضرورة أن يتجه هذا التعليم وفق مسارين متوازيين هما:

– المسار الأول: ويتمثل في تحقيق الكفاية المكانية من خلال تحقيق العدالة في توزيع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وبما يتناسب مع التوزيع المكاني للسكان لتحقيق تكافؤ فرص الإلتحاق به دون أي معوقات.

– المسار الثاني: ويتمثل في تحقيق الكفاءة المكانية وهي القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، والإستجابة لحاجات المجتمع المتزايدة، وتلبية متطلبات أسواق العمل داخل اليمن وخارجها.

ولأجل تحقيق تكافؤ فرص الإلتحاق بهذا التعليم؛ فإنه لا ينبغي أن يبقى حكراً على مخرجات التعليم العام فحسب، بل يجب أن يستوعب مختلف الشرائح السكانية، بما فيها شريحة الأطفال العاملين الذين يتسربون من المدارس بحثاً عن لقمة العيش ولكنهم لا يمتلكون مهارات، وبحسب ما أظهرته نتائج مسح عمالة الأطفال في اليمن لعام 2010م، فقد بلغ عدد الأطفال العاملين في عمر 17 سنة وأقل (1,614,000 طفل) منهم (57.4%) يعملون في الزراعة و(2%) في التصنيع (منظمة العمل الدولية، 2012) وهذا العدد يزداد سنويا كأحد آثار الحرب الدائرة في اليمن. وحينما يتعلق الأمر بتنمية رأس المال البشري؛ فإن هذا العدد الكبير من الأطفال سيصير يوما ما ضمن فئة كبار السن، وهذه التغيرات الديموغرافية والاقتصادية تزيد بشكل كبير من الحاجة إلى تعليمهم بعض المهارات القابلة للتوظيف في سوق العمل (مجلس كليات النوي المجتمعية، 2020، 14).

**النتائج:**

– ظآلة الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني، كأحد أوجه النظرة السلبية تجاه هذا التعليم، انعكس سلباً على حجم التغطية الجغرافية بالمؤسسات التعليمية ومن ثم على عدد السكان الملتحقين بهذا التعليم فهم لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة جدا قياساً بمخرجات التعليم العام.

– انخفاض معدلات النمو السنوي للسكان الملتحقين خلال المدة من عام (2015- 2020م) بسبب توقف عدد من المؤسسات التعليمية، والتحاق معظم الشباب بالسلك العسكري كأحد آثار الحرب الدائرة في اليمن.

– تتركز معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في المناطق الحضرية وعواصم المحافظات على حساب المناطق الريفية التي تظم أكثر من (60%) من اجمالي سكان المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن. وهذا يمثل أحد عوائق التحاق سكان الريف بهذا التعليم.

– التوسع في كليات التربية الريفية ساهم في زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي على حساب التعليم الفني والتدريب المهني.

– تزداد معدلات النمو السنوي للمؤسسات التعليمية إلا أن توزيعها المكاني لا يتفق مع التوزيع المكاني للسكان وهذا يمثل أحد عوائق الالتحاق بهذا التعليم.

– يتأثر عدد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني تبعاً لنمط التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية، وتنوع تخصصاتها ومدى ملائمتها لكلا الجنسين.

– تتسم مؤشرات العلاقة بين السكان ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالتباين المكاني على مستوى المحافظات من جهة وعلى مستوى الريف والحضر من جهة أخرى، لذلك يتباين عدد السكان الملتحقين بهذا التعليم تبعا لحجم التباين المكاني لهذه المؤشرات.

– بالرغم من زيادة عدد الملتحقات الإناث بالتعليم الفني والمهني إلا أن نسبة مشاركتهن ماتزال ضعيفة فهي لا تزيد عن (19.1%) من اجمالي الملتحقين لذلك تتسع الفجوة النوعية ويقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معظم المحافظات.

**التوصيات:**

– توفير الدعم الكافي وزيادة حجم الإنفاق على قطاع التعليم الفني والتدريب المهني لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

– الغاء كليات التربية الريفية وتحويلها إلى كليات مجتمع.

– استكمال البنى التحتية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، وتفعيل المؤسسات المتوقفة عن العمل، ورفد هذه المؤسسات بالأجهزة والتقنيات التكنولوجية الحديثة لمواكبة التطور التكنولوجي وتلبية متطلبات سوق العمل داخل اليمن وخارجها.

– التوسع في المناطق الريفية المحرومة من مؤسسات التعليم الفني والمهني لضمان تحقيق تكافؤ فرص الإلتحاق بهذا التعليم لمختلف الفئات السكانية من الجنسين.

– مواكبة الزيادة السنوية للسكان من خلال زيادة عدد مؤسسات التعليم الفني والمهني وبما يتناسب مع التوزيع المكاني للسكان.

– إشراك القطاع الخاص وأرباب سوق العمل في التخطيط لبرامج التعليم الفني والتدريب المهني وتحديد التخصصات المطلوبة في سوق العمل وتشجيعهم للاستثمار في هذا المجال.

– إستحداث تخصصات مهنية وتقنية تتناسب مع الإناث وتلبي متطلبات سوق العمل.

–توعية المجتمع – وخاصة طلاب التعليم العام– بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني، وتشجيعهم على الإلتحاق به.

– التنسيق مع المنظمات الخارجية والجمعيات الخيرية المحلية لإقامة دورات مهنية خاصة لسكان المناطق الريفية تمكنهم من الإنخراط بسوق العمل.

– توفير قاعدة بيانات متكاملة عن التعليم الفني والتدريب المهني وتطوير الجانب الإحصائي على مستوى الوزارة وفروعها في المحافظات.

**مراجع الدراسة**


أبو عصبة، مي فتحي حسين(2005) . ***مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة.*** [رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين]
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/156

أحمد، نورا شهاب. ( 2013، ابريل). واقع التعليم الفني في محافظة ديالى من وجهة نظر الهيئة التدريسية.***مجلة الفتح***(53)، 370 – 348.
https://www.iasj.net

الحاج، عبد الله صالح. (2021، ديسمبر، 28) كليات المجتمع في اليمن: واقع التعليم التفاعلي ومواجهة الصعوبات،] مقابلة صحفية] ***صحيفة صوت الأمل***، مسترجع بتاريخ 15 //2 2022م.
https://sawt-alamal.net/ar/2021/12/28/%D9%83%D9%

الحاج، عبد الله صالح، والهدار، شعاع مهدي. (2021، ديسمبر). واقع التعليم الإلكتروني في كليات المجتمع اليمنية– دراسة حالة على كلية المجتمع/ عدن. ***مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة تعز، فرع التربة***،8، (20)، 419 –391.
http://hesj.org/ojs/index391

الديب، بثينة محمود (د. ت) . تطبيقات ***عملية على طريقة حساب الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ بين الذكور والإناث من واقع بيانات التعداد العام للسكان لعام 2006م.*** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر.
https://unstats.un.org/unsd/demographic/meetings/wshops/Egypt

العزاوي، فلاح جمال معروف (2016). ***التنمية المستدامة والتخطيط المكاني.*** دار دجلة، عمّان.http://download.vovfashion.ru/post/%25D9%2583%

كليب، ناظر علوان على. (2016). ***السكان والتنمية المكانية في محافظة لحج*** [أطروحة دكتوراه غير منشورة] كلية الآداب، جامعة عدن.

كليب، ناظر علوان علي.(2021، ديسمبر). العلاقات المكانية بين السكان والتنمية الزراعية في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن. ***مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة تعز، فرع التربة،*** 8،(20)، 337-356.
http://hesj.org/ojs/index39

الموشكي، اسماعيل احمد علي، وخالد، محمد يوسف، وأبو جراد، اسماعيل يونس. (2019، فبراير). تأثير النزاع المسلح في ظل فجوة المعرفة على البعد التعليمي للتنمية البشرية في اليمن. ***المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية،*** **(8)** 3-38.
https://www.researchgate.net/profile/E-Almushiki/publication

مزارق، عبد الملك حسن.(2012). ***دور التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر والبطالة في اليمن: دراسة تطبيقية على محافظة الحديدة.*** [رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا] السودان.
http://repository.sustech.edu/handle/123456789/1496%3Fsh

نصر الله، عبد الفتاح.( 2018، ابريل، 25) .دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية. ***ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر [التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة]*** كلية الإقتصاد، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
https://repository.najah.edu/bitstream/handle/20.500

الهيتي، عبد الرزاق محمود، والحكيمي، عبد السلام أحمد. (2007، مارس). المرأة والتنمية في المجتمع اليمني، ***مجلة كلية الآداب، جامعة ذمار،*** (3)،89.

البنك الدولي.(2007). ***الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – ملخّص تنفيذي.***

https://web.worldbank.org/archive/website01418/WEB/IMAGES

الجهاز المركزي للإحصاء.(2005). ***النتائج النهائية لتعداد السكان والمساكن لعام 2004م.*** صنعاء. http://www.cso-yemen.com

الجهاز المركزي للإحصاء.(2014). ***كتاب الإحصاء السنوي.*** صنعاء. http://www.cso-yemen.com

المجلس الأعلى للتخطيط للتعليم. (2010). ***مؤشرات التعليم في اليمن: مراحله وأنواعه المختلفة 2009- 2010م.***صنعاء.

مجلس كليات إلنوي المجتمعية، والمجلس التعليمي في ولاية إلنوي.(2020) . ***التعليم المهني والفني: خطة ولاية إلنوي الخاصة بقانون تعزيز التعليم المهني والفني في القرن الحادي والعشرين.*** https://www.isbe.net/Documents/PerkinsV-Draft-Arabc

منظمة العمل الدولية. (2012). ***الملخص التنفيذي لنتائج مسح عمالة الأطفال في اليمن لعام 2010م.*** https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_22

منظمة العمل الدولية.(2015). ***مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014م.*** المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت. www.ilo.org/bei

منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسيف (2018). ***الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان 2020 -2018م.*** https://www.etf.europa.eu

وزارة التعليم الفني والتدريب المهني .(2001) . ***لمحة تاريخية عن التعليم الفني والتدريب المهني.*** مسترجع بتاريخ 12 /8 /2021م عبر الرابط: https://5d31c03c7002b

وزارة التخطيط والتعاون الدولي .(2020، سبتمبر) .وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية. ***المستجدات الإقتصادية والإجتماعية في اليمن*** [تقرير فصلي] قطاع الدراسات والتوقعات الإقتصادية، (52)،2-4 https://reliefweb.int/sites/reliefweb

اليونسكو .(2019) ***التقرير العالمي لرصد التعليم: بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين.*** باريس. https://www.gcedclearinghouse.org/resources/global